

أبرز الملامح - المناخ: أول ضربة مدرسية في فرنسا ضد تحريض المناخ من الدولة

منذ منتصف فبراير بالفعل ، إنه مشمس في فرنسا. الشمس على طرف أنفه لتقدم لنا 15 درجة مئوية على الأقل في باريس. يتميز عام 2019 بنهاية فصل الشتاء الجليدي. في مواجهة هذا ، التقى الطلاب الباريسيين يوم الجمعة 15 فبراير 2019. وقد عقدت "إضراب مدرسة المناخ" الأول أمام وزارة التحول الإيكولوجي والتضامن. بدأت هذه الحملة منذ أغسطس 2018 من قبل طالبة السويدية الثانوية جريتا ثومبيرج ، وتمتد التعبئة على المستوى الدولي سواء في بلجيكا أو ألمانيا أو حتى الولايات المتحدة. المطالب بسيطة: شجب تقاعس القادة عن المناخ.

هؤلاء الطلاب ليسوا وحدهم الذين يهددون الدولة ، فقد استولت أربع منظمات غير حكومية بالفعل على المحاكم بسبب تقاعس الحكومة عن المناخ. يضاف إلى ذلك عريضة تتجاوز الآن مليوني موقع: "حالة القرن" ، وهو رقم قياسي في فرنسا.

أجابهم فرانسوا دي روجي ، وزير الانتقال البيئي والتضامن ، في 15 فبراير: "الدولة الفرنسية هي من بين الأكثر نشاطاً في مكافحة تغير المناخ. [...] الحكومة الحالية هي بلا شك الحكومة التي دفعت أعلى طموح عن طريق تحديد هدف تحقيق صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في أي فترة من السنوات الخمس ، أي حياد الكربون ، بحلول عام 2050". لا تبدو الإجابة مرضية للمنظمات غير الحكومية. هل سيكون لهؤلاء الطلاب الشباب تأثير أكبر على الحكومة؟

النفائات - توقيع معاهدة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز

إعادة التدوير

هذا الخميس 21 فبراير ، وقعت السلطات العامة والشركات والمنظمات غير الحكومية "الميثاق الوطني على العبوات البلاستيكية". يلتزم المصنعون والموزعون بتقليل العبوات البلاستيكية الضارة ودمج المزيد من المواد المعاد تدويرها. ستراقب الدولة والمنظمات غير الحكومية تنفيذ هذه الالتزامات واتساق سياسات الموقعين.

هذا الاتفاق هو الانحدار الوطني للالتزام العالمي لمؤسسة إلين ماك آرثر التي تكافح تلوث المحيطات بالبلاستيك ، وهذا ما يفسر الصندوق العالمي للطبيعة. إنه بين وزارة الانتقال البيئي ، وست شركات توزيع ، وسبع مجموعات للأغذية الزراعية ومستحضرات التجميل وثلاث منظمات غير حكومية. إنه يشتمل على أهداف أعلن عنها بالفعل الموقعون. وينطبق هذا بشكل خاص على الالتزام بجعل جميع العبوات قابلة لإعادة الاستخدام أو قابلة لإعادة التدوير أو قابلة للتسميد بحلول عام 2025.

التنوع البيولوجي - مضاعفة الجهود لإنهاء اختفاء التأثيرات

وفقاً لدراسة نشرت 10 فبراير 2019 في مجلة الحفظ البيولوجي ، سيكون هناك المزيد من الحشرات على الكوكب بحلول نهاية القرن. يمكن عكس الاتجاه ، كما يتضح من خطة العمل التي تقترحها ألمانيا. تعقيد رؤى البديل هو أن الحلول فعالة محلياً ، ولكن لها عواقب في مجالات أخرى. من اللحظة التي يتم فيها حل المشكلات بواسطة خدمة التلقيح الاصطناعي ، على سبيل المثال مع المشروع السخيف لطائرات بدون طيار الملقحات ، يتم إنشاء مشكلة في مكان آخر لا سيما مع تكلفة الكربون باهظة. يتم فرض بدايات سلسلة التدخلات المؤسفة هذه من خلال ولادة عواقب وخيمة ، مع تغير المناخ والانخفاض المفاجئ في التنوع البيولوجي (مثل الطيور ونحل العسل).



الطاقة - المساعدات المالية للمعدات الغازية منخفضة الطاقة

أمر مؤرخ في 20 فبراير 2019 يتعلق بالمساعدة المالية المذكورة في المادة الثانية من المادة 183 من القانون رقم 1317-2018 المؤرخ 28 ديسمبر 2018 ، يحدد قائمة بلديات إدارات السوم والشمال والباس دي كاليه تشعر بالقلق من إنشاء المساعدات المالية.



من أجل ضمان موثوقية شبكة الكهرباء ، في أعقاب إغلاق كتلتين من محطة للطاقة النووية في سلوفاكيا ، تم فرض رسوم في عام 2008 لاستخدام هذه الشبكة للتصدير على الأراضي والولايات.

في هذا السياق ، وجدت شركة مورد الكهرباء Korlea Invest ، التي خلفها اليوم شركة FENS ، نفسها مضطرة لدفع نحو 7 ملايين يورو كرسوم. تُعرض الشركة الأولية على المحاكم السلوفاكية للطعن في هذا الرسم على أساس أنه يمثل رسوماً لها تأثير يعادل الرسوم الجمركية التي يحظر فرضها بمبدأ حرية حركة البضائع. تم طرح سؤال أولي حول الموضوع على CJEU.

في هذا الشأن ، تبت المحكمة أولاً في مفهوم البضائع. وفي هذا الصدد ، تعتبر أن الكهرباء سلعة وأن الضريبة المفروضة على استخدام الشبكة المستخدمة لنقل الكهرباء المذكورة تعتبر سلعة. وبالتالي فإن الرسوم تدرج تحت معاهدة FUE (بشأن حرية حركة البضائع). بعد ذلك ، تلاحظ المحكمة أن الضريبة تتعلق بالكهرباء المنتجة والمصدرة لأنها تتجاوز الحدود. نتيجة لذلك ، فإنه يولد عبئاً مالياً على المصدر والعميل النهائي.

تقرر CJEU أن هذه الرسوم تشكل رسوماً لها تأثير يعادل الرسوم الجمركية ، سواء بالنسبة للكهرباء المصدرة إلى دولة عضو أخرى أو للكهرباء المصدرة خارج الاتحاد الأوروبي. فيما يتعلق بالتصدير إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي ، تشير المحكمة إلى أن سلوفاكيا تشارك في سياسة تجارية مشتركة لا يمكنها فرض ضرائب من جانب واحد من شأنها تعريض عملها للخطر.

لذلك ، فإن مالكي جهاز الغاز أو المعدات المستخدمة في التدفئة أو إنتاج الماء الساخن المنزلي ، بقوة أقل من 70 كيلووات ، أو طاقة تزيد عن 70 كيلووات في حالة استخدامها. لتسخين أو توفير الماء الساخن المحلي لمبنى سكني ، يقع في موقع استهلاك متصل بشبكة الغاز منخفضة السعرات الحرارية ، تم التحقق من استحالة التكيف أو التعديل كجزء من عمليات التحكم المشار إليها في المادة L. 432-13 من قانون الطاقة.

التلوث - ربط أمريكا العظيمة



الثلاثاء 12 مارس 2019 غرقت السفينة الإيطالية جراند أمريكا بالقرب من ساحل لاروشيل. مع 2200 طن من زيت الوقود ، فإن تسرب النفط يثير القلق. بدأ الحادث قبل يومين من إعلان حريق في البضائع. على الرغم من أن التقرير البشري مطمئن إلى حد ما منذ إخلاء أفراد الطاقم ، فإن مسألة التلوث والأضرار البيئية تثير القلق.

يأمل الخبراء في أن يظل زيت الوقود محصوراً في المستودعات وأن تكون درجات الحرارة شديدة البرودة في قاع المحيط تحتوي على وقود مجمد. التحليلات جارية لتحديد أصل المنتجات التي ظهرت على السطح. تم رصد بقعة نفطية على بعد حوالي عشرة كيلومترات ، وأعلن وزير الانتقال البيئي ، فرانسوا دي روجي ، أن الشواطئ الفرنسية ستأثر. يجب اتخاذ تدابير لحماية البيئة.

تعترز جمعية روبن دي بوا تقديم شكوى بشأن التلوث والتخلص من النفايات في المحكمة الكبرى في بريست ، خاصة وأن القارب كان ينقل سيارات خارج المعايير الفرنسية. هذا الحادث يمثل أيضاً مشكلة فيما يتعلق باستعادة المواد البلاستيكية وغيرها من النفايات الموجودة في السفينة والتي من المحتمل أن تلحق الضرر بالحيوانات والنباتات البحرية.



التخطيط - شرطة الخضراء لمكافحة الحوادث البيئية



في يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير 2019 ، وقع رئيس Grand Paris Seine West (GPSO) ، ورئيس بلدية Boulogne-Billancourt ، والقائد العام لهوتس دي سين ، وفيلق الجيش العام للحرس الجمهوري اتفاقية شراكة لنشر الشرطة الخضراء في إقليم باريس الكبرى الغربية.

تهدف هذه الشرطة الخضراء ، التي أنشئت منذ 1 مارس 2019 ، إلى تطبيق المعايير البيئية. تتحرك الدورية ، الإيكولوجية حتى النهاية ، سيراً على الأقدام وعلى ظهور الخيل. في يونيو ، ستضم هذه الدورية لواءً من الحراس الميدانيين المجهزين بالدراجات البخارية الكهربائية. بالإضافة إلى واجب اليقظة ، سيقومون أيضاً بتوعية المواطنين بالإقليم. كما تهدف إلى جمع الرواسب الضخمة والبرية.

GPSO بالفعل ملتزم جداً بالقضايا البيئية. هذا الاتفاق هو استمرار لأفعالها لصالح البيئة. تم اتخاذ هذا القرار أيضاً نظراً للمبالغ الكبيرة من الأموال التي تعهد بها المجتمع مقابل حوافز تصل إلى حوالي 4 ملايين يورو سنوياً. الشخص الخاضع للحرمة ، يمكن أن يخاطر بغرامة تصل إلى 450 يورو.